

مصر: يجب أن تتوقف السلطات عن قمع المحتجين السلميين

دعت منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى الإفراج، فوراً ودون شرط أو قيد، عن جميع الذين قُبض عليهم والمعتقلين لدعوتهم إلى تنظيم مظاهرات يوم الاثنين للإضراب الوطني أو مشاركتهم فيها. كما نادى المنظمة كذلك السلطات بوضع حد لعمليات القبض الجماعية وأعمال المضايقة التي يتعرض لها المحتجين السلميين المنادين بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية.

فمازال ثمة 34 شخصاً - على الأقل - قيد الاعتقال إثر موجة من عمليات القبض التي تمت يوم الاثنين وخلال نهاية الأسبوع، وتعرض العديد للضرب على أيدي الشرطة، حسبما ورد. وقد وُجّهت إلى المحتجين تهم، من بينها التحريض على الإضراب وتوزيع منشورات تنادي بالإضراب الوطني.

وقامت الشرطة باعتقال طلاب ناشطين، وأعضاء في حركة 6 إبريل، وحركة كفاية، والإخوان المسلمين، وأعضاء في حزب الغد السياسي؛ للعلاقة بالإضراب الذي تم اليوم. ومن بينهم: ممدوح النظامي، وهو منسق حركة كفاية بالمنوفية، وإسلام ناجي من حركة 6 إبريل، ومحمد عبد الرحمن من حزب الغد السياسي، وأحمد أبو الفتوح من جماعة الإخوان المسلمين. وتمت عمليات القبض وأعمال المضايقة بالإسكندرية وكفر الشيخ، والمنوفية، وبورسعيد، والقليوبية، والشرقية، والفيوم، وجامعة عين شمس.

وقد تم نشر أعداد غفيرة من رجال الأمن في أماكن التجمع الرئيسية بالقاهرة والمدن الأخرى، وكذلك في عدد من الجامعات؛ للحيلولة دون تنظيم الإضراب أو القيام بالتجمعات. وألقي القبض على حسام فضل، الصحفي ومصور بجريدة المصري اليوم المستقلة، الذي كان يغطي أحداث الإضراب في جامعة عين شمس، وتم اعتقاله لمدة ساعتين قبل الإفراج عنه دون تهمة.

ومنذ عام 1981 وتعيش مصر بصورة مستمرة في ظل قوانين الطوارئ، التي تُحرّم القيام بالمظاهرات، وتسهل ارتكاب انتهاكات أخرى جسيمة لحقوق الإنسان، مثل الاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من سوء المعاملة، والاعتقال السري، والمحاكمات الجائرة أمام محاكم الطوارئ والمحاكم العسكرية.